٤-نظام شمولي(كلي):تؤمن معظم النظم الدكتاتورية بمبدأ الشمولية.اذ لاشيء خارج الدولة ولا شيء ضد الدولة.ولا شيء فوق الدولة[١].ومعنى ذلك ان للسلطة ان تستغرق كل شيء وتتدخل في كل جوانب حياة الأفراد.لأن المجتمع فوق الفرد وبالتالي لا يصح ان يوجد شيء يتعلق بالفرد يكون بعيدا عن متناول سلطان الدولة التي تمثل المجتمع.لأن الدولة تعد بمثابة آله او بمثابة معبود ليس للأفراد امامه سوى الركوع والسجود كما يرى انصار هذا النظام[٢].

٥-نظام الرأي الواحد والحزب الواحد:لايوجد في النظام الدكتاتوري تعدد للآراء لأن الرأي الصحيح هو رأي الزعيم. ورأيه هو رأي الأمة ومن ثم لا وجود لفكرة تداول السلطة او حكم الأغلبية لأن الأغلبية ليس لها ان تحكم لكونها اغلبية كما يقول(موسوليني)وانما من يتولى السلطة هم القلة الممتازة والتي تفرز الفرد الممتاز.وبالتالي ليس لأي جهة ان تعارض النظام وزعيمه لأن ذلك لا يصح من وجهة نظرهم.اذ كيف يجوز معارضة من يمثل ارادة الأمة في الماضي والحاضر والمستقبل وفقا لما كان يرى بعض الكتاب من انصار هتلر[٣].و مؤدى ما تقدم هدرحقوق الأنسان ووأد مختلف حرياته.

وانسجاما مع ما تقدم لا يسمح بتعدد الأحزاب وانما يوجد حزب واحد يرتبط بالدكتاتور.ويكون المعبر عن افكاره وخططه.وفي الغالب تقوم هذه الأحزاب على الأيمان المطلق بشخص الزعيم والتعصب لكل ما يقوله وتتحول الى وسائل دعاية تروج لطروحات الزعيم واقواله ومن ثم تنفيذها.

مع التذكير ان الاختلاف في الرأي او المعارضة الداخلية غير مسموح به داخل هذه الأحزاب.اذ يجب على اعضاء الحزب تنفيذ الأوامر والتوجيهات التي تصدر لهم عن زعامة الحزب.هذا ومن الجدير بالملاحظة ان وصول الدكتاتور للسلطة قد يكون بمساعدة الحزب الذي كان يتزعمه قبل الأستيلاء على السلطة كما هو حال هتلر وموسوليني.وقد يستولي الدكتاتور على السلطة من خلال انقلاب دون انتمائه لحزب معين مما يدفعه الى انشاء حزب سياسي حتى يكون واجهة لنظامه وسلطانه. ويجعل منه الحزب الوحيد في البلاد.وفي الغالب ينتمي لهذا الحزب شلل من المنافقين والأنتهازيين الذين تدفعهم مصالحهم الخاصة ليكونوا امعات ينفذون ما يطلب منهم دون مناقشة.

---

١ راجع في ذلك د.يحيى الجمل.المصدر السابق.ص٢٣١.

٢ انظر في ذلك د.عبد الحميد متولي.المصدر السابق.ص٤١٥.ويرى هيجل وجوب احترام الدولة وتقديسها بأعتبارها آلهة على الأرض.انظر في ذلك د.علي عبد المعطي.السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.١٩٨٣.ص٣٧٦.

٣ د.يحيى الجمل.المصدر السابق.ص٢٣٥

الفرع الرابع
تقييم النظام الدكتاتوري

بعد ان بينا خصائص النظام الدكتاتوري والتي تعتبر في مجملها عيوب ونواقص تعتري هذا النظام وتتعارض مع المبادئ الديمقراطية وحقوق الأنسان.ولكن قد يثار تسآل.اليس لهذا النظام من مزية او حسنة؟.

يجيب انصار هذا النظام على هذا التسآل مستخلصين ذلك من الواقع.حيث يرون ان للنظام الدكتاتوري مزايا عديدة لعل من اهمها.سرعة الأصلاح والعمل على تقدم الدولة ورفاهيتها.فضلا عن توحيد الشعب وبث الروح فيه من جديد اثر تعرضه لظروف عصيبة. ويستشهدون بما حدث في ايطاليا والمانيا من انجازات كبيرة على يد موسوليني و هتلر[1].

ومع ان النظام الدكتاتوري في الغالب وليد ظروف قاهرة وغير طبيعية تلقي بظلالها على شعب ما في فترة من فترات تاريخه مما يدفعه الى البحث عن منقذ ينتشله من حالة اليأس التي يعيشها(حتى وان كان ذلك المنقذ دكتاتورا). ومع ما ذكره انصار هذا النظام من محاسن.الا اننا نرى ان مساوئه تجب محاسنه ان لم تنفيها.ولذلك من الصعوبة بمكان تقرير صلاحيته لحكم الشعوب.لأنه يهدر حقوق وحريات الأفراد.وقد يقود الشعب الى حافة الهاوية والخراب نتيجة الأفكار التي يؤمن بها قادته.وهذا ما حدث بالفعل لكل من ايطاليا والمانيا بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية وكذلك لبعض الأنظمة الدكتاتورية في دول العالم الثالث. وخلاصة القول ان هذا النظام نظام طارئ عارض في حياة الشعوب تدفع اليه ظروف معينة.ثم لا يلبث هذا النظام ان يزول ويندثر من الوجود بزوال تلك الظروف - تاركا مكانه - للنظام الديمقراطي الذي ترتضيه الشعوب حيث تنعم في ظله بالحرية والعدالة[2].

المبحث الثاني
نظم الحكم الديمقراطية

تختلف الحكومة الديمقراطية عن الحكومة الفردية في وسيلة اسناد السلطة.فبينما تعتمد الثانية اسلوب القوة او الوراثة بغية الوصول للحكم تتبنى الأولى اسلوب المشاركة الشعبية في اختيار الحكام.فضلا عن نظرة كل منهما الى اساس شرعية السلطة.ففي الوقت الذي يرى الحاكم الفرد انه يستمد شرعية سلطته من الله (الملكية المطلقة)او من ذاته (الدكتاتور)نلاحظ النظم الديمقراطية ترجع الشرعية الى الشعب حيث تكمن السيادة فيه. وبالتالي لا يحق لأحد حتى وان كان حاكما ان يدعي انه فوق القانون.وانه عصي على المسآلة والمسؤولية.لأن الحكام وفقا للفهم الديمقراطي وكلاء عن الأمة ينوبون عنها في ادارة الشؤون العامة.

١ راجع هذه الآراء د.محمد كامل ليلة.المصدر السابق.ص٥٠٤.

٢ راجع د.محمد كامل ليلة.المصدر السابق.ص٥١٢.

هذاومن المفيد قبل دراسة نظم الحكم الديمقراطية البحث في مفهوم الديمقراطية وتطورها التاريخي وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

مفهوم الديمقراطية

يقصد بالديمقراطية حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب.وكلمة الديمقراطية مع فهمها في كل لغات الشعوب بهذا المعنى,الا ان اصلها يوناني, حيث ظهرت في القرن الخامس ق.م وهي كلمة مركبة من لفظين هما (Demos) وتعني الشعب و(Kratos)وتعني السلطة وهكذا يكون معنى الديمقراطية سلطة الشعب,أي نظام الحكم المستمد من الشعب[1].وقد اصبح هذا المعنى احد عناصر التقسيم الثلاثي للحكومات وهي الديمقراطية,الأرستقراطية(حكم الأقلية),والأستبدادية (حكم الفرد الواحد).وكانت بعض المدن السياسية الأغريقية توصف بأنها ديمقراطية,ذلك لأنها تأخذ بنظام ديمقراطي من حيث شكل الحكومة[2]. وقد ظل المعنى السابق للديمقراطية متداولا بين الناس حتى عام ١٩١٨,حيث ظهرت لها معاني اخرى مثيرة للجدل فهناك من يرى ان الديمقراطية عبارة عن شكل من اشكال الحكم,أي أسلوب أمثل لأختيار من يتولى السلطة في حين يذهب راي آخر الى ان مفهوم الديمقراطية اشمل من ذلك ويجب ان يتسع لاعتبارات اجتماعية واقتصادية او اعتناقه فلسفة دينية.[3]ولذلك ظهر اتجاه في الفقه ينادي بالديمقراطية الأجتماعية وبقرنها بالديمقراطية السياسية[4].

هذا من جانب ومن جانب آخر اذا قلنا ان الديمقراطية حكم الشعب بواسطة الشعب. فهل يعني ذلك ان جميع افراد الشعب في دولة ما يشاركون في صنع القرار؟ دون ان توضع ضوابط تنظم عملية المساهمة في الحكم,نرى ان الأخذ بمبدأ الأطلاق يتنافى مع الواقع,حيث لا يجوز اشراك ناقصي الأهلية العقلية والأدبية والأجانب في صنع القرار,فضلا عن ان القول بأن كل الشعب(حتى وان في مفهومه السياسي) يشارك في مناقشة امر ما ثم يؤيده بالأجماع قول محل نظر,لأنه يتنافى مع طبيعة البشر,لأن لكل قضية او مسألة مؤيدين ومعارضين ولذلك سنلاحظ وجود اغلبية تؤيد هذا الموضوع او ذاك واقلية تعارضه.وعليه نرى ان الديمقراطية تعني حكم الشعب بواسطة الشعب او اغلبية الشعب.

---

١ راجع اوستن رني,سياسة الحكم,ترجمة د.حسن علي الذنون,بغداد١٩٦٤, ص٢٧٣.

٢ د.ثروت بدوي,النظم السياسية,دار النهضة العربية, القاهرة,١٩٧٥,ص١٩٣.

٣ اوستن رني,المصدر السابق,ص٢٦١.

٤ تقوم فكرة الديمقراطية الأجتماعية على اساس تحقيق المساواة الأجتماعية بين الأفراد,والعمل على رفع مستواهم من الناحية المادية هدفها تحقيق المساواة في الثروة بين افراد المجتمع,وقد نادى بهذه الديمقراطية رواد الفكر الأشتراكي ونص عليها دستور الأتحاد السوفيتي السابق,انظر د.محمد كامل ليلة,المصدر السابق,ص٢٦٥.وينتقد د.السيد صبري هذا الأتجاه ويرى ان الديمقراطية مذهب سياسي لا أجتماعي ولا اقتصادي وانها تختلف اختلافا تاما عن الديمقراطية الأجتماعية حيث ان الديمقراطية السياسية تعرف بأنها(كل شيء بالشعب) في حين ان الديمقراطية الأجتماعية تعرف بأنها(كل شيء للشعب) وما لا شك فيه ان الديمقراطية الأجتماعية لا يمكن ان تغني عن الديمقراطية السياسية بحال,ذلك انما يحصل عليه الشعب في الحالة الأولى من الأصلاح يأتي كمنحة من الحاكم او صاحب الأمر,بينما في الحالة الثانية يحصل الشعب بنفسه على ما يريد من الأصلاحات.راجع ذلك في مؤلفه مبادء القانون الدستوري,المصدر السابق, ص٥٤.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للديمقراطية

تتعدد وسائل اسناد السلطة وتتباين من حيث التطبيق تبعا للمكان والزمان متأثرة بتطور الجماعة الموجودة في ذلك المكان.وخلال تلك الحقبة من الزمان.لذلك نجد تباين في وسائل اسناد السلطة بين دويلات متجاورة حينذاك كما هو شأن مدينة اثينا واسبارطة.وقد تغالي بعض الحكومات في مكان ما في الأستبداد(روما مثلا). في حين تسود المبادئ الديمقراطية في مكان آخر.ولم تكن الصورة الأولى التي ظهرت فيها الديمقراطية مشابهة للصورة التي نراها اليوم.وانما مرت بمراحل متعددة حتى انتهت الى ما هي عليه اليوم.وسنحاول بيان التطور التاريخي للديمقراطية بايجاز ووفق الآتي:

١-الديمقراطية في العصور القديمة:

يرجع الفضل في استنباط فكرة الديمقراطية إلى الفلاسفة الإغريق وان لم يتفقوا في تحديد الحكومة الأفضل.حيث يلاحظ ان الفيلسوف سقراط يقيم فلسفته على فكرتين اساسيتين.هم الفضيلة والعدالة.اما الفضيلة فتفيد المعرفة.وهي بهذا المعنى قابلة للتعلم و التعليم و اما العدالة فيرى انها تتمثل في احترام المواطنين للقوانين بمعناها العام.ويرتب على ما تقدم نتيجة مهمة وهي سيادة حكم القانون.أي خضوع الجميع للقانون حكاما ومحكومين[١]. في حين يلاحظ ان سقراط كان من انصار الحكومة الأرستقراطية (حكومة الفضلاء او العلماء)وكان يجهر علانية أمنيته ان يحكم الناس احكم الناس[٢].

اما افلاطون فقد قسم الحكومات الى انواع خمسة. الأرستقراطية. التيموقراطية(الحكومة العسكرية).الأوليغارشية(الأقلية الموسرة).الديمقراطية (حكومة الدهماء)ثم حكومة الطغيان(الحكومة الأستبدادية).وتعد الحكومة الارستقراطية افضل الحكومات في نظر افلاطون حيث يجب ان يكون الحاكم فيلسوفا.وتكون الحكمة والعدالة من اهم سماة المجتمع. هذا وقد تعرض رأي افلاطون و تفضيله الحكومة الأرستقراطية الى نقد من قبل ارسطو.حيث يرى ان الأرستقراطيين يجرون وراء مصالحهم الخاصة كما يجري الملك وراء مصلحته الخاصة.فأذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة ذهبت هذه في سبيل تلك.وهنا تنقلب الحكومة الأرستقراطية الى حكومة اوليغارشية(حكومة اقلية موسرة)فتخرب الدولة وتقوض اركانها.ان طمع الأغنياء قد خرب من الدولة اكثر مما خرب طمع الفقراء.لذلك يرى اورسطو ان للحكومة الصالحة اشكال مختلفة لأنها جنس يضم عدة انواع تتمثل بالآتي:

١-الحكومة الملكية:وهي حكومة الفرد الفاضل العادل.

٢-الحكومة الأرستقراطية:وهي حكومة الأقلية الفاضلة العادلة.

٣-الحكومة الديمقراطية:هي حكومة الأغلبية الفقيرة.وتمتاز بالحرية.

اما الحكومة الفاسدة فهي ايضا جنس يحتوي على انواع ثلاثة هي كالآتي:

١-الحكومة الطاغية:وهي حكومة الفرد الظالم.

٢-الحكومة الأوليغارشية:وهي حكومة الأغنياء او القلة الموسرة.

---

١ د.فؤاد العطار.المصدر السابق.ص٤١ وما بعدها.

٢ د.علي عبد المعطي.المصدر السابق.ص٤٤.

٣-الحكومة الديماغوجية:وهي حكومة العامة المتبعين اهواءهم,او حكومة الغوغاء.

وينتهي اورسطو الى تفضيل الحكومة الديمقراطية لأنها حكومة الأغلبية . والحكومة الديمقراطية المثلى هي الجمهورية المعتدلة الفاضلة التي تحقق مبدأ الأخلاق الأساسي وهو مبدأ الوسط في كل شيء[١].

ومع اختلاف الفلاسفة الأغريق في موقفهم من الحكومة الفاضلة, الا ان فكرة الديمقراطية طبقت في المدن اليونانية القديمة,وكانت تلك الفكرة تقوم على اساس مبدأ سيادة القانون,والذي يتجسد لديهم في رأي مجموع اهل المدينة,أي ان السيادة في نهايتها ترجع الى شعب المدينة. الا ان الديمقراطية التي طبقت في بعض المدن اليونانية قديما تتباين مع خصائص الديمقراطية المعروفة في العصر الحديث, وهي ذات طابع خاص ينسجم مع العصر الذي ظهرت فيه.مع التنبيه الى ان المجتمعات القديمة الأخرى عرفت ايضا تطبيقا لفكرة الديمقراطية,كما هو الحال في بلاد وادي الرافدين,حيث وجدت في مملكة سومر جمعيات تمثيلية منذ الألف الثالث قبل الميلاد, وكان البرلمان السومري يتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ و مجلس آخر ادنى منه يضم المواطنين القادرين على حمل السلاح[٢],وكذلك وجد تطبيق للديمقراطية في روما والذي تمثل في اللجان والمجالس الشعبية,سواء في العهد الملكي او الجمهوري.ففي العصر الملكي وجدت المجالس الشعبية التي كانت تتألف من المواطنين(الرجال)القادرين على حمل السلاح وكان اختصاصها ينحصر بوجه عام في اقتراح القوانين والموافقة عليها وعقد المعاهدات واعلان الحرب وتقرير السلام,اما في العصر الجمهوري فتم نقل سلطات الملك الى حاكمين اثنين اطلق على كل منهما لقب(قنصل) يتم اختيارهما من قبل مجلس الشعب ولفترة عام واحد ولا يجوز اعادة انتخابهما,وكان يوجد الى جانبهما موظفون يختصون بالشؤون المالية والجنائية والأمن,وهؤلاء يأتون عن طريق الأنتخاب.وقد ظل مجلس الشيوخ والمجالس الشعبية كما كانت في العصر الملكي السابق.وظلت المبادئ الديمقراطية معروفة في روما حتى قيام الأمبراطورية العليا,وأستئثار الأمبراطور بالسلطان و تحول نظام الحكم الى حكم فردي مطلق[٣].

ثانيا:الشرائع السماوية والمبادئ الديمقراطية:

كان الأنسان محور الديانات السماوية المختلفة,اذ أن احكامها العامة اهتمت بشؤونه الدينية والدنيوية ولذلك نجدها تحث الناس على المودة والرحمة والعدل والأحسان واعتمادها في العلاقات التي تقوم بينهم. ومع عناية الكتب السماوية بالأنسان كقيمة عليا في الحياة الدنيا,الا ان مدى هذه العناية بفكرة الديمقراطية يبدو مختلفا من كتاب لآخر.وسنحاول بيان ذلك بأيجاز فيما يتعلق بالديانتين المسيحية والأسلامية.

أ-الديانة المسيحية:-يذهب الرأي الراجح في الفقه الى ان الدين المسيحي لم يتعرض لنظام الحكم,وانما ترك ذلك لجهود الأفراد يتخذون ما يرونه مناسبا للشؤون الدنيوية,واكتفى بالدعوة

١ د.علي عبد المعطي,المصدر السابق,ص٧٠.

٢ راجع ذلك د.حميد حنون الساعدي,نظام الحكم في مجتمع وادي الرافدين,مجلة الحقوق التي تصدر عن كلية القانون الجامعة المستنصرية,العدد الثاني ٢٠٠٦ ,د.عبد الرضا الطعان, مدخل الى علم السياسة,١٩٨٦,ص١٦٢.

٣ د.فؤاد العطار,المصدر السابق,ص٨٤,د.صبيح مسكوني,القانون الروماني, بغداد,١٩٦٨,ص٢٥,٣٠,٥٠.